



توصيف المسألة اللغوية

Describing the Linguistic Issue

حمزة زرقى¹

¹ المعهد الوطني للبحث في التربية (الجزائر)، hamza.zergui@inre.dz

ملخص:

يقصد بتوصيف المسألة اللغوية الطريقة التي يتم بها معالجة القضايا اللغوية ضمن سياقات اجتماعية وسياسية وثقافية. إذ يُستخدم هذا المفهوم لوصف كيفية تنظيم وتوجيه السياسات اللغوية في دولة أو مجتمع، وتأثيرها على استخدام اللغات في مؤسسات الدولة، وفي مجالات التعليم، والإعلام، والحياة اليومية. كما يشمل القضايا المرتبطة بالتعدد اللغوي، وكيفية التعامل مع الاختلافات اللغوية داخل المجتمع. ويشمل ذلك تحديد اللغة الرسمية، ووضع السياسات المتعلقة بالتعليم اللغوي، وضمان حقوق الأقليات اللغوية. لذا تروم ورقتي البحثية إلى تحديد مفهوم إدارة اللغة، واستكشاف التطور الزمني لمصطلح إدارة اللغة، بالإضافة إلى التعرف على مراحل إدارة المسألة اللغوية مستندا إلى العناصر المشتركة بين مختلف نماذج نظريات إدارة اللغة والتخطيط والسياسة اللغوية بشكل عام. كلمات مفتاحية: إدارة اللغة: المسألة اللغوية: التعدد اللغوي: السياسة اللغوية: التخطيط اللغوي.

Summary:

The description of the linguistic issue refers to the way linguistic matters are addressed within social, political, and cultural contexts. This concept is used to describe how language policies are organized and directed in a country or community, and their impact on the use of languages in state institutions, education, media, and daily life. It also includes issues related to linguistic diversity and how to handle linguistic differences within the

المؤلف المرسل: حمزة زرقى، الإيميل: hamza.zergui@inre.dz

community. This encompasses determining the official language, establishing policies related to language education, and ensuring the rights of linguistic minorities. Therefore, my research paper aims to define the concept of language management, explore the historical development of the term, and identify the stages of managing the linguistic issue, based on common elements among various models of language management theories and language policy and planning in general.

Keywords: Language management; linguistic issue; linguistic diversity; language policy; language planning.

1. مقدمة :

تُعتبر إدارة المسألة اللغوية من القضايا الأساسية التي تحظى بأهمية كبيرة في صياغة السياسات اللغوية التي تعتمد عليها الجهات الرسمية، بما في ذلك صناع القرار والمؤسسات الأكاديمية. فإدارة هذه المسألة تعد جزءاً محورياً من الاستراتيجيات التي تهدف إلى توجيه السلوك اللغوي لدى الأفراد والمجتمعات، إذ تسعى إدارة اللغات إلى تعديل هذه السلوكيات بما يتماشى مع الأهداف الوطنية والسياسية والاجتماعية.

تسعى الدول من خلال تبني سياسات لغوية إلى إدارة التنوع اللغوي الذي يميز مجتمعاتها. فالتنوع اللغوي يمكن أن يُعتبر مصدر قوة وثراء ثقافي، أو قد يتحول إلى مصدر نزاعات إذا لم يتم التعامل معه بحكمة. لذا، تهدف إدارة اللغة إلى ضمان تمثيل عادل لجميع اللغات، في مجالات التعليم والإعلام والإدارة... إلخ، لتعزيز الوحدة الوطنية، حيث يُعتبر تعزيز استخدام لغة أو مجموعة من اللغات المشتركة من العوامل التي تسهم في تشكيل هوية وطنية واحدة تجمع مختلف مكونات المجتمع، تسهم في بناء مواطنة فاعلة.

ويتفق معظم المتخصصين في مجالات إدارة اللغات وتخطيط السياسة اللغوية على أن معالجة أي قضية لغوية يجب أن تتم عبر مراحل محددة، تتطلب تحديد الأهداف والوسائل بدقة قبل وضع الاستراتيجيات وآليات التنفيذ. بعد ذلك، ينبغي إجراء تقييم مستمر للأهداف والآليات لضمان فعاليتها وملاءمتها مع التغيرات الاجتماعية واللغوية. كما أن إدارة أي مسألة لغوية تتطلب من واضعي الخطط والقرارات امتلاك رؤية شاملة للوضع الاجتماعي واللغوي في المجتمع، وذلك لإدارة اللغات وفق خطة مدروسة لضمان تحقيق الأهداف المنشودة.

2. مفهوم إدارة اللغات:

عرّف برنارد صبولكسي (Bernard Sapolsky) إدارة اللغة بأنها "الجهد الواضح والملاحظ من قبل شخص ما أو بعض المجموعات التي لديها أو تدعي السلطة على المشاركين في المجال لتعديل ممارساتهم أو معتقداتهم"¹ وعرّفها أيضاً بأنها: "صياغة وإعلان خطة أو سياسة صريحة، عادة ما تكون مكتوبة بالضرورة في وثيقة رسمية، بشأن استخدام اللغة"².

إن إدارة اللغة، وفقاً للتعريفين تجمع بين المنظور السلطوي العام والمنظور التخطيطي الرسمي، إذ تعد عملية متعددة الأبعاد تشمل كلا من التوجيه غير الرسمي القائم على النفوذ الاجتماعي، والتدخل المؤسسي الممنهج من خلال السياسات المكتوبة. ويُعدّ هذا الدمج ضرورياً لفهم كيفية تشكّل السلوك اللغوي داخل المجتمعات، حيث تتداخل السلطة الرمزية والسلطة القانونية في تشكيل المشهد اللغوي.

2.2 الإطار الكرونولوجي لمصطلح إدارة اللغة (من التهيئة اللغوية إلى إدارة اللغات)

شهد مصطلح "إدارة اللغات" تطوراً تدريجياً على مدار العقود، حيث تم استيعاب هذا المفهوم تدريجياً في الأدبيات الأكاديمية التي تتناول تنوع اللغات في المجتمعات. يمكن تقسيم هذا التطور إلى مراحل رئيسية تعكس التغيرات الفكرية والسياسية التي صاحبت نشوء هذا المصطلح. فيما يلي عرض زمني لتطور هذا المصطلح:

- مصطلح التهيئة اللغوية (1957):

من خلال تتبعنا للدراسات المتعلقة بهذا المجال، نرجح أنه تم استخدام أول مصطلح هو العالم النرويجي أوريال فنراخ (Uriel Fenrakh)، الذي قدم محاضرة بعنوان "التهيئة اللغوية"³ في جامعة كولومبيا عام 1957، لوصف بعض أنشطة إدارة اللغات وتطبيقاتها.

- مصطلح التخطيط اللغوي (1959):

ظهر بعد ذلك مصطلح التخطيط اللغوي كموضوع للدراسة، وتتفق جميع الدراسات⁴ على أن العالم اللغوي إينار هوغن (Einar Haugen) هو أول من تناول هذا الموضوع بشكل علمي وأدخله إلى الأدبيات السوسiolسانية، وذلك في عام 1959. جاء ذلك خلال تحليله لمشكلات التوحيد اللغوي في النرويج، بهدف بناء هوية وطنية بعد قرون من الهيمنة الدنماركية.

– مصطلح السياسة اللغوية (1970):

عمم مصطلح آخر هو السياسة اللغوية سنة 1970 ملازما لمصطلح التخطيط اللغوي وأحيانا مرادفا له، وأول من استعمله اللساني جوشوا أ. فيشمان في كتيب اللسانيات الاجتماعية حسب لويس جان كالفي⁵. وعمم استعمال هذا المصطلح ففي اسبانيا نجد رفايل نيولس وفي ألمانيا هلموت قلوك وفي فرنسا لويس جان كالفي.

– مصطلح قلو توبوليتيك (1985):

أثري المجال بمصطلح آخر وهو مصطلح قلو توبوليتيك (glottopolitique) سنة 1985، الذي قدمه لويس قيسبان (Louis Guespin) و جان بابتيس مارسيليزي (Jean Baptiste Marcellesi)⁶ وقد انحصر استعمال هذا المصطلح في فرنسا وبتحديدات مترددة لاسيما في مدرسة جامعة روان اللسانية الاجتماعية التي تصدر مجلة متخصصة معنونة بـ "GLOTTOPOL" حيث التزمت المدرسة باستعمال المصطلح دون غيره من المصطلحات المتداولة أو إحداث تغيير في الحقل المفهومي المدروس. ويرجع اختيار هذا المصطلح في الأساس إلى توفير ميزة تحيد المعارضة بين اللغة والكلام دون التعبير عن ذلك.

– الإدارة اللغوية (1986):

تم تقديم مصطلح إدارة اللغة (Language management) في سنة 1986 من قبل جيرنود ونيوستوبي⁷ (jernuded and Neustupny) في مؤتمر تخطيط اللغات في كندا والذي نشر سنة 1987. وهو المصطلح الذي تبناه وفضله اللساني برنارد صبولسكي⁸ (Bernard Sapolsky) وقام بنشر كتاب سنة 2009 يحمل نفس الاسم ووضع الخطوط العريضة لنظرية إدارة اللغة. ويرجع سبب استعماله مصطلح الإدارة بدل مصطلح التخطيط على أن جهود المخططين في الستينات اعتبرها استراتيجيات وليس خطط. وقد أشار إلى أن "التخطيط أثبت فشله على المستويات الاجتماعية". ثم إن بعض الباحثين يفضلون مصطلحات أخرى تم إدراجها مثل مصطلح السياسة كمرادف للتخطيط ومصطلح التخطيط كعملية تنفيذ وتفعيل السياسة لكن الصعوبة هي غموض مصطلح السياسة نوعا ما، ويوحى بكثير من الشك والارتياب⁹.

يشير أوزولينز إلديس (Ozolins, Uldis) إلى أنه منذ بداية القرن الحادي والعشرين، كان هناك تحول ملحوظ بعيداً عن استخدام مصطلح "تخطيط اللغة" نحو استخدام مصطلح "إدارة اللغة"¹⁰، ويجادل نيكفابيل (Nekvapil) في مقاله "من تخطيط اللغة إلى إدارة اللغة"¹¹ بحدوث تحول نموذجي في هذا المجال وتراجع كامل عن مفهوم التخطيط، لأسباب منها حمولته الأيديولوجية.

على الرغم من الاستخدام المحتشم لهذا المصطلح إلا أنه بدأت تظهر دراسات في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين تهتم باستخدام هذا المصطلح وفق نظرية إدارة اللغات للعمل على تطوير استراتيجيات تهدف إلى ضمان تمثيل عادل لجميع اللغات، والمحافظة على التنوع اللغوي. عكس المصطلحات السابق ذكرها التي أضحت تقليدية.

3. مراحل إدارة المسألة اللغوية:

تتكون مراحل إدارة المسألة اللغوية من أربع خطوات أساسية مترابطة، حيث إن تقديم مرحلة على أخرى قد يؤدي إلى تدهور فعالية التخطيط اللغوي، مما قد يعيق مديري اللغات عن تنفيذ خططهم بنجاح وتحقيق أهدافهم المنشودة.

1.3 مرحلة الاختيار اللغوي:

تُعدّ مرحلة الاختيار اللغوي من أبرز المراحل في عملية إدارة اللغات، باعتبار أن اختيار اللغة يشكّل جوهر السياسة اللغوية ذاتها. وتمثّل هذه المرحلة شكلاً مخصصاً من أشكال السياسات العامة، إذ يتم من خلالها دراسة الخيارات الجماعية المتعلقة باللغات والقضايا اللغوية.

يشير مصطلح الاختيار إلى تحديد لغة/ لغات لأداء وظائفها وضبط استعمالها في مجتمع ما؛ ويتعلق الأمر هنا باختيار وتحديد أي اللغات التي يمنح لها صفة الرسمية/الوطنية. والتي ينبغي اعتمادها في مجالات كالتعليم، الإدارة، والإعلام... ويتعلق الأمر هنا بتحديد أي اللغات تُمنح أدواراً رسمية أو وظيفية، وأيّها تُدرّس أو تُستخدم في الفضاء العمومي، مما يعكس توجهات الدول واختياراتهم الأيديولوجية والثقافية.

قبل الشروع في عملية إدارة مسألة لغوية داخل بلد معين لتحديد اللغة المراد اختيارها وإدارتها، يتطلب رؤية واضحة لتشخيص المشكل اللغوي المرتبط بالتعدد اللغوي والتواصل بين الجماعات اللغوية، وتصوير الحلول الممكنة للواقع اللغوي المستقبلي الذي ينبغي أن يحدد

اللغة الهدف. ومن القضايا اللغوية التي تسعى إدارة اللغة معالجتها، نجد "توسع لغة وتراجع أخرى في الوقت نفسه. على سبيل المثال من خلال تدابير لحماية وتعزيز لغة أقلية. في الوقت نفسه، يُمكن أن يؤدي تنقل الأشخاص عبر الحدود الوطنية والتكامل الدولي للاقتصادات الوطنية إلى خلق أوضاع تواصل جديدة بين اللغات، تتطلب فهمها والتحكم فيها وإدارتها، على سبيل المثال من خلال دعم التكامل اللغوي للمهاجرين وتعليم اللغات الثانية في نظام التعليم العام. ويتطلب فهم أصل أي سياسة لغوية استيعاب القضايا الأساسية الرئيسية التي أدت إلى ظهورها، مما يُثير نقاشًا عامًا. ونظرًا لانتشار اللغات في حياة الإنسان، فإن لهذه القضايا أبعادًا متعددة. قد تكون هذه الأبعاد سياسية وأيديولوجية، أو تاريخية ومتعلقة بالهوية، أو اقتصادية، أو ثقافية واجتماعية، أو إقليمية، أو نفسية-معرفية"¹²

وقد أشار إينار هوجن (Einar Haugen) في نظريته الكلاسيكية بأن عملية الاختيار اللغوي يمكن أن تتضمن أيضا "قرارا باستبدال لغة (استبدال العربية بالفرنسية في الجزائر بعد الاستقلال) أو استبدال لهجة (استبدال اللهجة الريفية بالنرويج) وقد يسبق هذا الاختيار خلافات طويلة في القطاعين العام والخاص، ويمكن الوصول إليها من خلال قرار الأغلبية. لكنّها تكون مرسوما بين عشية وضحاها (قرار أتاتورك باستبدال الحروف العربية باللاتينية). ويمكن أن تكون الميزة مشتركة هي أن المجتمع يقوم بعملية الاختيار من خلال قادتها السياسيين (صناع القرار)"¹³. وعادة ما تتخذ هذه القرارات من بين اللغات أو اللهجات المتنافسة. وتحدد البنود اللغوية المختارة الشكل اللغوي المعين الذي هو القاعدة"¹⁴.

ويذكر كل من ميشيل غازولا، فرانسوا غرين، ليندا كاردينال، وكاتلين هوغ، (Michele Gazzola, François Grin, Linda Cardinal, Kathleen Heugh) بأن العملية المؤدية إلى الاختيار اللغوي بأنها عملية "تعتمد على التفكير العقلاني، بما في ذلك شكل من أشكال تقييم الموارد المتاحة، والقيود السياسية والمؤسسية والأيدولوجية، وتقييم الفعالية المحتملة أو الفعلية لأدوات السياسة كما أكدوا مرة أخرى على أن "العقلانية في السياسة العامة إجرائية، وليست غائية؛ ما يجعل الاختيار عقلانيًا هو الطريقة التي تتم بها عملية صنع القرار، وليس طبيعة الخيار المتخذ. يمكن اعتبارها شكلاً من أشكال النفعية، لأن تركيزها ينصب على "كيفية اتخاذنا لقرار ما سنفعله" أكثر من "ما نفعله"¹⁵

كما يتفق روبرت ل. كوبر (Robert cooper) مع الباحثين إلزورث و ستانكي حول كيفية صنع قرارات إدارة اللغات والتخطيط لها إلى التمييز بين ثلاثة أطراف التي تتولى اتخاذ القرارات السياسية وهم: "النخبة الرسمية، والمؤثرون، والحكومة. وتمثل النخبة الرسمية أولئك المفوضون رسميا لرسم السياسات واتخاذ القرارات مثل رؤساء وحكام الأقاليم وأعضاء البرلمان وممثلي التجمعات والمدراء العاملين، ومدراء المدارس... الخ. أما المؤثرون فهم الطبقة المترفة في المجتمع التي تؤثر في التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية. والحكومة هم أصحاب القرار الحقيقيون، ويكونون عادة وليس بالضرورة من بين أفراد النخبة الرسمية، وقد ينتمون أيضا إلى شريحة المؤثرين، وأحيانا أخرى يجمعون بين شريحتي النخبة والمؤثرين. كما أنّ ذلك لا ينحصر في الأطراف الثلاثة فحسب، بل متى تقدّم عدد من الأفراد أو مجموعة معينة بمقترحات أو توصيات لم يتعرض أحد عليها أو يزاحم على إضعافها فإن هؤلاء الأفراد أو تلك المجموعة هم صناع القرار الحقيقيون"¹⁶ الذين يتحملون مسؤولية إدارة المسألة اللغوية ووضع برامج التخطيط اللغوي.

كما يجب أن ننوه بأن معظم القرارات السياسية التي يتم اتخاذها بشأن اللغة المختارة في ظل تنوع القضايا المتعلقة بالهوية اللغوية والانتماء الثقافي، معظمها لا تتم إلا بالاستناد إلى الممارسات اللغوية والأيدولوجيا اللغوية. وهذا ما جعل برنار صبولكسي (Bernard Sapolsky) يفترض من خلال نظريته حول إدارة اللغة بأن الممارسة اللغوية والمعتقدات والإدارة/التخطيط. كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة "يشكل قوى تساعد في اختيار اللغة. حيث توفر الممارسات اللغوية نماذج لغوية تساعد على شرح تعلم اللغة، ومن ثم تحديد شروط ضرورية لاختيار اللغة - يتم تحديد السلوك اللغوي من خلال إتقان اللغة؛ وتشرح المعتقدات القيم التي تساعد في حساب الفرد؛ وقد تؤثر الإدارة/التخطيط على المتحدثين لتعديل اعتقاد ممارسهم"¹⁷

وعليه فإن اختيار اللغة في إدارة اللغات يعكس بشكل مباشر الأيدولوجيات اللغوية السائدة في المجتمع. فالأيدولوجيا اللغوية تمثل مجموعة من التصورات والمعتقدات حول كيف ينبغي أن تكون عليه هذه اللغة؟ أو من الذي يجب أن يتحدث بهذه اللغة؟ وهذه الأيدولوجيات تؤثر بشكل كبير على القرارات المتعلقة باختيار اللغة وتحديد لغة رسمية/ وطنية، ولغة التعليم، ولغات الإعلام، وغيرها من مجالات استخدامها. كما أن الممارسات

اللغوية، أي الطرق التي يستخدم بها الأفراد اللغة في حياتهم الاجتماعية، قد تعكس أو تتحدى هذه الأيديولوجيات. وفي كثير من يؤدي التوتر بين الأيديولوجيا والممارسة إلى صراعات لغوية. خاصة عندما يسعى مديرو اللغات إلى فرض نموذج لغوي واحد على مجتمع متعدد اللغات. هذا التوتر يشكل جزءاً من العملية المستمرة التي تضع السياسات اللغوية ومديرو اللغات في تحدٍ دائم لتلبية احتياجات المجتمع. لذا، فإن فهم العلاقة بين الأيديولوجيا، والاختيار، والممارسة يعد أمراً أساسياً لتفسير نجاح أو فشل إدارة اللغات في الواقع العملي.

وقد وضّح بيتر فوكوفيتش (Petar Vuković)¹⁸ من خلال مقاله على فشل إدارة اللغة أثناء تحليله لعمل مجلس معايير اللغة الكرواتية المعيارية، الذي تأسس سنة 2005، لكنه ألغي بعد سبع سنوات فقط، عقب انتقادات شديدة من قبل الخبراء والجمهور على حد سواء. يوضح الكاتب أن سبب عدم قدرة المجلس على التأثير في الاستخدام الفعلي للغة يعود إلى تجاهله لإدارة اللغة البسيطة وتركيزه الضيق على الإدارة المنظمة، دون أخذ المواقف الأيديولوجية لأعضائه أو مصالح مستخدمي اللغة بعين الاعتبار.

لذا نجد كل من جيرنود ونيشتوبني (Jernudd, Björn., and Jiří Neustupný) أنهما شجدا على "ضرورة دراسة الاهتمامات لما لها مكانة محورية في التدخلات المتعلقة باللغة وإداراتها المتضمنة وفي كل مرحلة من مراحل عملية إدارة اللغة، مع التمييز بين: الاهتمامات اللغوية: المبنية على الاحتياجات التواصلية المُدركة؛ والاهتمامات غير اللغوية: الاجتماعية والاقتصادية".¹⁹ لأن المشاكل اللغوية مردودة إلى حالة عامة هي حالة "الاتصال قد يحصل الإخفاق النسبي عندما يعتمد المتكلمون صورا مختلفة لنفس اللغة أو الإخفاق الكلي عندما لا يعتمد المتكلمون نفس اللغة"²⁰

إن اختيار لغة/ لغات وطنية أو لغات متنافسة في بيئة لغوية متعددة لتوحيد مجتمع ما أو للتواصل مع العالم الخارجي ليس أمراً بسيطاً كما يبدو، لذا يجب "أن تتوفر معلومات واسعة عن الموضوع قبل اتخاذ أي قرار تخطيطي"²¹ لإدارة لغة ما. ولا يكون ذلك إلا بمسح الاحتياجات و" الاختيارات المؤسسة على المعرفة الشاملة بالسياق السوسيو لساني"²² والعوامل المتداخلة مع المسألة اللغوية كالقضايا الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والتربوية. وتتم هذه العملية بواسطة دراسات ميدانية وتقنيات فريدة لجمع البيانات التي تعتمد على الملاحظة بأنواعها وتشمل عمليات المسح كالمقابلات البحثية

والاستبيانات والاستعانة و أجهزة التسجيل المختلفة... الخ، حيث يقوم بها مختصون لغويون لوصف الواقع السوسiolساني ومشاكله وتحليله تحليلًا لسانيا اجتماعيا لمعالجته، وذلك ببناء قاعدة بيانات قابلة للاستخدام لتحديد اللغة المستخدمة والمراد تخطيطها سواء على مستوى الفرد أو الجماعة لمعرفة السمات اللغوية لتحقيق الأهداف المرجوة، من خلال معرفة وضع اللغة (الاجتماعي-المعجمي-التركيبي-الأسلوبي) وواقعها، وعدد مستخدميها كلفة ثانية، وعدد اللهجات المحيطة لها، وعدد مستخدمي كل لهجة وتوزيعها الجغرافي، وأوجه الالتقاء والافتراق بين اللغة واللهجاتها.

وفي هذا الإطار، على سبيل المثال نذكر قاعدة البيانات الرسمية في سويسرا، التي تستخدم آليات لجمع البيانات محدثة سنويا بشأن التنوع اللغوي، إذ تتضمن هذه البيانات أسئلة حول اللغة الوطنية واللغات الإقليمية ولغات الأقليات ولغات المهاجرين ولغات المهاجرين بالصياغات الثلاثة التالية:

- " ما لغتك الرئيسة؟ أي اللغة التي تفكر بها والتي تتقنها بشكل أفضل من غيرها.
 - ما اللغة/اللغات التي تتحدث بها بعامية في المنزل مع عائلتك؟
 - ما اللغة/اللغات التي تتحدث بها بعامية في مكان العمل/مؤسستك التعليمية؟²³
- رغم اختلاف الوضعيات اللغوية من بلد لآخر، إلا أننا نجد معظم المهتمين بإدارة اللغة وتخطيطها، بأنهم عمدوا إلى حصر ثلاث اتجاهات انتهجتها الدول بشأن اختيار اللغات؛ يمكن توضيحها كما يلي:
- ✓ **الوحدة اللغوية:** والمقصود هنا اعتماد لغة واحدة رسمية بهدف دمج الأقليات في الثقافة الوطنية. ففرنسا تبنت هذا الاتجاه، حيث كانت الفرنسية هي اللغة الرسمية الوحيدة، وسعت لتقليص استخدام اللغات الإقليمية (مثل الباسكية، والكورسيكية) من خلال تعليمها وتطبيقها في كافة المجالات الرسمية، مما يعكس محاولتها دمج الأقليات في الثقافة الوطنية الموحدة.
 - ✓ **التعدد اللغوي:** تبني التعددية اللغوية هو اعتراف رسمي من قبل الدولة بتنوع اللغات التي يتحدث بها مواطنوها، والعمل على حماية اللغات المحلية وإدماجها في الحياة العامة بجانب اللغة الرسمية أو اللغات الرسمية. يهدف هذا الاتجاه إلى حماية الهوية الثقافية للمجتمعات المتنوعة. وتعد كندا من الدول التي تبنت هذا الاتجاه في اختيارها اللغوي،

التي تُعتبر نموذجًا ناجحًا في تطبيق التعددية اللغوية، حيث تعترف بالإنجليزية والفرنسية كلغتين رسميتين على المستوى الفيدرالي. بالإضافة إلى ذلك، يُحتفظ باللغات المحلية (مثل لغات السكان الأصليين) في بعض المناطق ويُدرّس الأطفال بلغاتهم الأم إلى جانب اللغة الرسمية.

✓ **المواطنة اللغوية:** وهو الاعتراف بلغتين رسميتين في الدولة، بحيث تتوافق اللغتين مع التركيبة اللغوية الوطنية للبلاد. هذا الاتجاه يسعى إلى إقامة المساواة بين المجموعتين اللغويتين المختلفتين اللتين تشكلان المجتمع، ويهدف إلى تعزيز التوازن الثقافي واللغوي بينهما. وتعتبر الجزائر نموذجًا ملهمًا وناجحًا في الاعتراف بلغتين رسميتين، حيث اعتمدت العربية والأمازيغية كلغتين رسميتين من أجل الهوية الثقافية واللغوية.

وتجدر الإشارة أيضًا هنا إلى أن هناك عدد كبير من المقاربات المفيدة لجمع المعلومات استخدمها مخطوطو اللغات حتى يتمكنوا من رصد الظواهر اللغوية. ويمكن أن نستشهد بمقاربة لويس جان كالفي (Louis jeun Calvet) التي طبّقها في كتابه "حرب اللغات والسياسات اللغوية" حيث ركز على عنصرين هامين تمثلا في:

- "الدراسة الميدانية: حيث قام بدراسة ميدانية مع تلامذته، ولاسيما في الأسواق التي اعتبرها من أكثر الأماكن ملائمة لدراسة التبادل اللغوي. وهي دراسة مباشرة على الملاحظة المباشرة، وعلى الجمع الاستقصاء وتوزيع الاستبانات، والتي ظهرت نتائجها في جداول وإحصاءات وظّفها لخدمة الهدف الأساسي الذي سعى إليه.
- دراسة في قيادات الأركان: حيث قام بدراسة خارج الميدان في مراكز صنع القرار التي تقوم بالتخطيط ورسم السياسات ليرى الوجه الآخر للظاهرة اللغوية لتكتمل الصورة لديه، أي القيام بدراسة نقدية علمية للتخطيط اللغوي، والخوض في دراسة مخبرية لحرب اللغات كالتّي يخوضها المختصون بالتخطيط، ولجان المصطلحات، ورجال المجامع العلمية"²⁴.

استنادا إلى ما سبق: نجد أن كالفي اعتمد في نمودجه بين الواقع الميداني وميدان صنع القرار، مما يتيح للمخططين اللغويين رؤية شاملة ومتعمقة لإدارة المسألة اللغوية. من خلال

فهم كيفية ممارسة اللغات وميادين استخدامها، ومعرفة كيفية تصميم السياسات اللغوية وتنفيذها في سياقات اجتماعية متنوعة.

يبرز هذا التكامل أهمية الربط التجارب الحياتية اليومية للممارسات اللغوية من جهة، والقرارات السياسية من جهة أخرى، ما يعزز من فعالية إدارة المسألة اللغوية لتحقيق الأهداف المرجوة.

ومن التجارب الدولية التي اعتمدت في إدارة مسألتها اللغوية على الدراسات الميدانية نجد على سبيل المثال لا الحصر فنلندا وسويسرا، أما بخصوص ميدان صنع القرار فنجد العديد من النماذج الدولية التي قامت بإدارة مسألتها اللغوية من خلال قوانين لغوية ومواد دستورية مثل الجزائر تونس ليبيا. فيما اعتمدت دول أخرى كسويسرا مثلاً على مزج الدراسات الميدانية ومراكز صنع القرار لإدارة مسألتها اللغوية.

2.3 مرحلة تحديد الأهداف وصياغة القرار:

تعد مرحلة تحديد الأهداف واتخاذ القرارات، اللحظة التي تتحوّل فيها قضية المسألة اللغوية من مجرد نقاش عام أو مطالبة اجتماعية إلى قضية سياسية معترف بها رسمياً، تُدرج ضمن أولويات الحكومة. فبعد تشخيص الوقائع وبناء قاعدة بيانات ومسح الحاجيات واختيار اللغة/ اللغات المراد إدارتها والتخطيط لها (لغة وطنية أو أجنبية أو لغة مشتركة أو لهجة أو لغة ثانية أو لغة مرحّب بها أو لغة غير مرحّب بها أو لغة مصطنعة)، " تتخذ القرارات الفعلية؛ ويحدد المخطط الأهداف، ويختار الوسائل (الاستراتيجيات)"²⁵ لحل المشكل اللغوي بالتدخل في منزلة. أي التأثير في اللغة التي تم اختيارها وترقيتها وجعلها لغة رسمية/وطنية التي تأخذ شكل التشريعات والقوانين اللغوية لتكون لغة رسمية تستخدم في جميع مناحي الحياة الثقافية والتعليمية والاقتصادية... إلخ.. أو التأثير في شكل اللغة بتقييدها وتنميطها أو تحديثها لتمكينها من أداء دورها في جميع المجالات.

كما تتطلب هذه المرحلة أيضاً فهم واضح للأهداف وكيفية صياغة القرارات اللغوية من قبل صنّاع القرار، ففي هذه المرحلة، يجب أن " تُقدم دراسة الأيديولوجيات، أو التصورات، أو الأفكار المتعلقة باللغة والخطاب مساهمات لا غنى عنها في فهم مرحلة وضع جدول أعمال السياسة اللغوية"²⁶.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ إدارة المسألة اللغوية تستهدف هدفًا واحدًا، أو مجموعة واسعة من الأهداف لمعالجة المشاكل اللغوية. وقد افترض العديد من الباحثين الأهداف المحتملة التي يُجرى من أجلها إدارة اللغات وسياسة التخطيط اللغوي، إلا أن التصنيفات والمصطلحات تختلف، بحيث لا يُمكن اعتبار أي تصنيف نهائيًا. ويمكن تلخيص مجموعة من الأهداف، المستمدة من أعمال متنوعة لمنظري إدارة اللغات والتخطيط اللغوي، بما في ذلك إينار هاوجن (1983)، وموشي نهر (1984، 2003)، وروبرت كوبر (1989)، وكابلان وبالدوف (1997، 2003)، لويس جان كالفي (2002-1999) وغيرهم من المنظرين، وفيما يلي هذه الأهداف: إحياء اللغات؛ التنقية اللغوية؛ الإصلاح اللغوي؛ التقييس اللغوي؛ نشر اللغة؛ التبسيط الأسلوبي؛ تحديث المفردات؛ توحيد المصطلحات؛ تقييس المصطلحات المساعدة؛ صيانة اللغة؛ الاتصال بين لغتين؛ العولمة اللغوية؛ تعميم اللغة الوطنية.

3.3 مرحلة التنفيذ/التطبيق:

تعد مرحلة التنفيذ مرحلة حاسمة في إطار عمليات إدارة المسألة اللغوية، كونها نتاجًا للمرحلتين السابقتين. فبعد اتخاذ القرار بشأن اللغة أو اللغات وتحديد سياسة لغوية واضحة تهدف إلى تقنين وتنميط اللغة المعيارية، تأتي مرحلة التنفيذ للغة المراد إدارتها بتحويل الخطط والاستراتيجيات اللغوية إلى إجراءات عملية وواقعية يمكن تطبيقها في مختلف السياقات.

وتجدر الإشارة هنا بأن مرحلة التنفيذ حسب لانستياك إستيفان (Lanstyák, István) تتم على ثلاث مستويات:

- "المستوى الأول: يتم تنفيذ التعديل الذي يهدف إلى معالجة القصور اللغوي، والذي صممه المتفاعلون في موقف تواصل معين، إما في نفس التفاعل أو في وقت لاحق بعد انتهاء التفاعل الذي حدث فيه المشكلة.

- المستوى الثاني: يُنفذ مخطط العمل الذي صممه الفاعلون (المنخرطون في إدارة اللغة).

- المستوى الثالث، يُنفذ مخطط العمل (الذي تم اختياره) من قبل مديري اللغة وغيرهم من الفاعلين، سواء بمشاركة نشطة من "العملاء" وأصحاب المصلحة أو بدونها.

كما أن مرحلة التنفيذ تستغرق في المستويين الثاني والثالث وقتاً طويلاً بشكل غير معتاد، وذلك حسب طبيعة المشكلة اللغوية المراد إدارتها. فعلى سبيل المثال، قد تستمر عملية إحياء لغة – وهي من مهام إدارة اللغة في المستوى الثالث – لعقود من الزمن قبل أن تُحقق نتائج ناجحة وملموسة²⁷. فمثلاً نجد اللغة الويلزية التي بدأت عملية إحيائها فعلياً في أوائل القرن العشرين، لكن الدعم السياسي واللغوي كان في النصف الثاني من القرن العشرين حيث استغرقت جهود إحيائها حوالي 100 سنة.

إن هذه المرحلة "تنفذ فيها قرارات التخطيط"²⁸ بتبني نموذج اللغة الذي تم اختياره وتدوينه ومحاولة نشره بقرارات ونصوص قانونية. وكنتيجة لهذا التحقيق الشامل يرى هوجن أن مرحلة التنفيذ تعد سيرة تعليمية تتم عن طريق "إنتاج الكتب والنشرات والصحف والكتب المدرسية في اللغة. أولئك الذين لديهم سلطة على المدارس أو عبر وسائل الإعلام مثل الإذاعة والتلفزيون يعرضونها كوسيلة للتدريس والترفيه أو على الأقل كموضوع لتدريسهم. إن القوانين واللوائح مؤيدة أو معارضة لاستخدامه"²⁹. لأن النظام التعليمي له تأثير مباشر على أفراد المجتمع. وهذا راجع إلى أن "تعليم اللغة يعمل في كثير من الأحيان كأداة لتحقيق أهداف أوسع لتخطيط الوضع (مثل نشر لغة معيارية وطنية)، ومحوراً لسياسة اللغة في حد ذاته"³⁰.

إن النظام التعليمي هو الأداة الرئيسية التي تستخدمها الحكومات في تنفيذ القرارات لإدارة لغاتها. إذا اختيرت لغة ما لتكون اللغة القومية، فيمكن للحكومة "أن تأمر بتعليمها كمادة دراسية لكل الطلاب في المدرسة، أو تأمر بأن تكون وسيلة تعليم لتدريس مواد أخرى. وإذا كان هناك قائمة رسمية بالكلمات المبتكرة الجديدة، يمكن تدريسها أيضاً في المدارس كما هو الحال بالنسبة للتعديلات الإملائية والهجاء القياسي. يمكن، في الحالات القصوى، منع طلبه المدارس من تحدث اللغات غير المعتمدة في المدارس/.../ حيث يعاقب الأطفال جسدياً في حالة تحدثهم لغات غير معتمدة في المدارس. وعندما يخبر المدرس الطلبة الصغار بالألوان ينطقوا كلمة معينة مثل ain't، فإن هذا مثال ثانوي على استخدام النظام المدرسي في تنفيذ تخطيط اللغة أو على الأقل معاملة اللغة"³¹.

وقد تحتاج وكالات حكومية أخرى، على سبيل المثال، إلى "تشجيع الحوافز الضريبية التي ستعزز استخدام صنف معين (مثل حالة الفرنسيين في كيبيك، كندا). وبالإضافة إلى ذلك،

فإن وكالات الحكومة الأخرى مسؤولة عن ثنائية اللغة كشرط للتوظيف في الخدمة المدنية (مثل ماليزيا التي بدأت في الستينات). ويمكن لهذه الإستراتيجية أن تكون حافزا قويا على اكتساب لغة أو تنوع معين. فالحكومة وحدها هي التي تملك الموارد اللازمة لتنظيم حملة كبرى لتعديل المواقف بين السكان عموما.³²

ومن نماذج عمليات تنفيذ القرارات اللغوية في إطار إدارة اللغات، نجد أن الدولة الجزائرية قامت بتنفيذ قرار التخطيط اللغوي من خلال مجموعة من السياسات والآليات التي تهدف إلى تنظيم استخدام اللغة العربية وتعزيزها بعد الاستقلال 1962، أصبحت اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد، وذلك بموجب الدستور الجزائري، حيث تم اتخاذ إجراءات قانونية وتشريعية لضمان استخدامها في كافة مجالات الحياة. وكان التعريب أحد أوجه السياسة اللغوية، وذلك بجعل اللغة العربية لغة التدريس في المنظومة التربوية. وضرورة استعمال اللغة العربية في القطاع الإداري، القضائي، والصحافة. كما أنه في سنة 1991 تم إصدار قانون تعميم استعمال اللغة العربية. الذي تمت مناقشته من طرف المجلس الشعبي الوطني والمصادقة عليه تحت رقم "91-05 المؤرخ في 16 يناير 1991³³ الذي يشمل أربعين مادة مقسمة على ستة فصول. وقد نصت المادة (15) في الفصل الأول منه: "يكون التعليم والتربية والتكوين في كل القطاعات، وفي جميع المستويات والتخصصات، باللغة العربية، مع مراعاة كفايات تدريس اللغات الأجنبية. وقد تمخض عن هذا القانون إنشاء المجلس الأعلى للغة العربية بفضله فخامة الرئيس اليامين زروال وفقا للمرسوم الرئاسي رقم "98-226 المؤرخ في 11 يوليو 1998" والذي أعطى صلاحيات ومهام تمكن المجلس من أداء مهامه الذي يكتسي الطابع التنفيذي والمتابعة.

كما تم إنشاء عدة مؤسسات وهيئات لضمان تنفيذ هذه السياسات اللغوية، مثل المجمع الجزائري للغة العربية الذي أنشئ سنة 1986 وذلك لخدمة اللغة العربية بالسعي لإثرائها وتنميتها وتطويرها، والمحافظة على سلامة اللغة العربية والسهر على مواكبتها للعصر، باعتبارها لغة اختراع علمي وتكنولوجي، والمساهمة في إشعاع اللغة العربية باعتبارها أداة إبداع في الآداب والفنون والعلوم. بالإضافة الى ذلك تم إنشاء المجلس الأعلى للغة العربية سنة 1996 بهدف النهوض باللغة العربية والحفاظ عليها، ومتابعة استخدامها في المؤسسات التعليمية، الإعلامية، والإدارية.

3.4. مرحلة التقييم والتغذية الراجعة:

يعد التقييم مرحلة هامة في إدارة اللغة، حيث ينبغي أن يحدث التقييم في كل مرحلة من مراحل عملية إدارة المسألة اللغوية. وحل المشكل اللغوي وذلك وفق مستويات ذكرها لانستيالك إستفان تمثلت في:

- "المستوى الأول: يقوم المتفاعلون بتقييم نتيجة عملية إدارة المشكلة البسيطة (SSM) المتعلقة بقصور أو خلل لغوي معين.

- "المستوى الثاني: يُقيم الفاعلون نتيجة عملية إدارة المشكلة البسيطة التي ترتبط بمشكلة عليا أو ما يُعرف بـ "الميتا-مشكلة".

- "المستوى الثالث: يُجري العملاء وأصحاب المصلحة ومديرو اللغة، وربما جميع الخبراء الآخرين المعنيين، تقييماً لمدى نجاح إدارة المشكلة اللغوية المعقدة (LSM) المرتبطة بالميتا-مشكلة"³⁴.

ويؤكد لانستيالك إستفان (Lanstyák, István) بأن نتائج هذا التقييم "تُعد بمثابة تغذية راجعة يمكن الاستفادة منها في جولات لاحقة من إدارة السياسة اللغوية (LPM) مما يعزز الطابع الدوري للعملية الإدارية في مجال اللغة"³⁵.

لذا نجد أنّ التقييم هو الوقوف على المشاكل اللغوية المتوقعة في الخطة اللغوية والعمل على تقويمها "فبدون تقييم رسمي، تكون البراهين مسموعة ولا يمكن التأكد مما إذا كانت الأهداف قد تم التوصل إليها أم لا"³⁶ لضمان استمرارية الخطة اللغوية ومدى نجاح ونجاعة إدارة المسألة اللغوية.

هذا يعني أن التقييم يهدف إلى تمكين مديري اللغات من قياس مدى نجاح وفعالية تنفيذ الخطة اللغوية المعتمدة. يتم ذلك من خلال متابعة مختلف مراحل الخطة وفحصها في الواقع باستخدام الأساليب والوسائل المناسبة لتقييم نجاحها وتحقيق أهدافها وفق المستويات السابق ذكرها.

ونتفق مع روبرت ل. كوبر في أن تقييم سياسة لغوية يعد "أمرًا ليس سهلاً، إذ ليس سهلاً معرفة درجة النجاح في تحقيق الهدف، أو معرفة مدى تأثيرها في المجتمع في عملية التخطيط اللغوي"³⁷ وإدارة المسألة اللغوية.

ويشير كابلن وبالدوف³⁸ بأنه يمكن تقييم خطة لغوية من خلال تقييم اللغة في التعليم (برامج تقييم تعليم اللغة) بشكل جوهري. ويعني هذا أن النظام ككل يحتاج إلى تقييم مستمر، حيث تُعاد نتائج التقييم إلى النظام لإجراء التعديلات اللازمة لزيادة فعاليته. يجب تقييم المتعلمين لمعرفة مدى تحقيقهم للأهداف المحددة، وتقييم المعلمين للتأكد من امتلاكهم المهارات اللغوية المطلوبة لتقديم تعليم جيد، كما يجب تقييم النظام بأكمله لضمان توافق الأهداف مع احتياجات وقدرات ورغبات السكان.

كما أشارا أيضا إلى "أن الاعتماد فقط على التقييم التعليمي لجمع بيانات التخطيط اللغوي قد يكون محفوقاً بالمخاطر، لأن نتائج هذه التقييمات تركز بشكل ضيق على تعليم اللغة ولا تكفي للإجابة على الأسئلة الأوسع المتعلقة بالتخطيط اللغوي. البرامج اللغوية تمثل جزءا صغيرا من خطة اللغة الشاملة، والتقييم يجب أن يساهم في فهم الأهداف الاجتماعية والثقافية الأوسع. حتى في البرامج ثنائية اللغة، يركز التقييم التعليمي على فعالية التعلم، بينما يجب أن يشمل تقييم التخطيط اللغوي أبعادا اجتماعية وثقافية تتجاوز المجال التعليمي"³⁹.

كما يوضح في موضع آخر كل من كابلن وبالدوف إلى أن هناك عدة أنواع من الأساليب التي ينبغي استخدامها من قبل مديرو اللغات والفاعلين اللغويين لتقييم تخطيط اللغة؛ وتتمثل في:

- "إجراء دراسات استقصائية من مختلف الأنواع عن استخدام اللغة والمواقف اللغوية. ومع ذلك، قد يستغرق مسح طولية حوالي عشر سنوات لإظهار النتائج؛
- يمكن أن توفر دراسات الحالة معلومات عن أنواع محددة من التغيير تتعلق بخطة اللغة؛
- يمكن أن توفر الملاحظة المباشرة وتسجيل استخدام اللغة في حالات مختلفة معلومات عن استخدام اللغة لأغراض مختلفة؛
- اختبار اللغة للأطفال يمكن أن تساعد على إحداث تغييرات في إجادة اللغة الرسمية. وهناك أيضا عدد من التدابير غير المزعجة التي يمكن استخدامها. على سبيل المثال، يمكن للمرء أن يبحث عن مؤشرات استخدام اللغة مثل: مبيعات الكتب. استخدام

المكتبة؛ التلفزيون، الراديو، استخدام متجر الفيديو؛ الأنشطة الثقافية؛ إعلان؛ لغة الكتابة على الجدران، ملصقات؛ أو مجرد مشاهدة / الاستماع إلى الناس على وسائل النقل؛

- يجب أن تقابل الأساليب المستخدمة وطبيعة التقييم المضطلع به طبيعة ومرحلة التقييم⁴⁰.

وعليه؛ يشكل التقييم الاعتبارات الرئيسية التي يجب أخذها أثناء تخطيط اللغة بشكل عام وتخطيط لغة التعليم بشكل خاص. لأنه لا يمكن التأكد من نجاح تنفيذ الخطة اللغوية ونجاحها وتأثيرها في المجتمع وسهولة استخدامها في التعليم وقبولها دون الرجوع إلى التقييم. لأنه يعد جزءاً أساسياً في عمليات التخطيط اللغوي وغالباً ما تفشل الخطط اللغوية التي لا تعتمد على التقييم في عمليات التخطيط اللغوي، وهذا راجع ربّما إلى توقعهم بأن تنفيذ الخطة اللغوية لا يحتاج إلى تقييم.

4. خاتمة:

في الختام، يمكن القول إن إدارة المسألة اللغوية تمثل عملية شاملة ومعقدة تتطلب تنسيقاً دقيقاً بين مختلف الأطراف المعنية، سواء كانت حكومية، أكاديمية، أو مجتمعية. فهي لا تقتصر على تنظيم استخدام اللغة فحسب، بل تشمل أيضاً تعزيز التنوع اللغوي، والحفاظ على الهويات الثقافية، وتحقيق العدالة اللغوية لجميع فئات المجتمع. كما تُعتبر إدارة المسألة اللغوية أداة فعالة في معالجة العديد من القضايا الاجتماعية والسياسية المرتبطة باللغة، كالتهميش اللغوي، والصراعات الثقافية، وإشكاليات التعليم والتواصل.

تبدأ عملية إدارة اللغات بتشخيص دقيق للمشكلات اللغوية القائمة، يليها اتخاذ قرارات مدروسة بشأن كيفية معالجتها من خلال سياسات لغوية واضحة وفعّالة. ثم تأتي مرحلة التنفيذ التي تتطلب جهداً جماعياً من جميع الأطراف المعنية لضمان تحقيق الأهداف المحددة. وأخيراً، تكتمل العملية بتقييم مستمر للنتائج للتأكد من أن إدارة المسألة اللغوية المتبعة تحقق النجاح المنشود. كما أن نجاح إدارة المسألة لا تقتصر على هذه المراحل فقط، بل نجاحها مرهون أيضاً بالتعاون بين جميع الأطراف الفاعلة في إدارة اللغة من أصحاب قرار، ولغويين، وأكاديميين، وأفراد، ومنظمات لغوية، وأكاديميات لغوية، إلخ.

كما يمكن أن نؤكد على أن أي إطار عملي لمعالجة أي مسألة لغوية يجب أن ينبثق من المبادئ العامة لإدارة اللغات، مع الأخذ في الاعتبار الخصائص المميزة للمشكلات اللغوية حسب كل بلد، وطبيعة التعامل معها.

5. قائمة مصادر البحث ومراجعته:

1. جان كالفي لويس: السياسات اللغوية، ، تر: محمد يحياتن، الجزائر، منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم ناشرون. 2009، ط1.
2. جان كالفي لويس: حرب اللغات والسياسة اللغوية، تر: حسن حمزة، بيروت، لبنان، المنظمة العربية للترجمة. 2008، ط1.
3. روبرت.ل.كوبر: التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، 2 تر: خليفة أبو بكر الأسود، مر وتق: الطاهر خليفة القراضي،، ليبيا، مجلس الثقافة العام. 006، د ط .
4. الزبون فواز عبد الحق، (دور التخطيط اللغوي في خدمة اللغة العربية والنهوض بها، الموسم الثقافي السابع والعشرون: 27-29 تشرين الأول الأردن 2009.
5. فاسولد رالف ، علم اللغة الاجتماعي للمجتمع ، تر: ابراهيم بن صالح محمد الفلاي، الرياض -المملكة العربية السعودية جامعة الملك سعود، 2000، ط1.
6. كولماس فلوريان: دليل السوسيولسانيات. تر: خالد الأشهب و ماجدولين النهبي ، بيروت -لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، 2009، ط1.
7. محمد أحمد طجو، التخطيط والسياسة اللغوية والثقافية في سويسرا، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز لخدمة اللغة العربية، الرياض- المملكة العربية السعودية، ع5، السنة3. (2017).
8. Björn Jernudd and Jir'í Nekvapil: History of the field:a sketch, The Cambridge Handbook of Language Policy), ,SPOLSKY Bernard (ed.),The Cambridge handbook of language policy, University Press Cambridge,Cambridge2012.

9. Einar Haugen, *planning for a standard language in modern Norway, anthropological linguistics, vol1. 1959.*
10. Ferguson, Gibson. *Language Planning and Education.* 2006, Edinburgh University Press, 2006.
11. Jernudd, Björn H., and Jiří V. Neustupný. *Language Planning: For Whom?*, Proceedings of the International Conference on Language Planning, edited by Louis Laforge, Les Presses de l'Université Laval, 1987.
12. Jernudd, Björn H., and Jiří V. Neustupný. *Language Planning: For Whom?"* Proceedings of the International Conference on Language Planning, edited by Louis Laforge, Les Presses de l'Université Laval, 1987.
13. Lanstyák, István, *On the Process of Language Problem Management. Slovo a slovesnost*, vol. 75, no. 4. 2014.
14. Louis Guespin et j-b-Marcellesi, *Pour la glottopolitique :langages*, sous la direction de Jean-Baptiste Marcellesi . 21^e année. n83. 1986
15. Michele Gazzola, François Grin, Linda Cardinal, Kathleen Heugh, *Language Policy and Planning: From Theory to Practice.* " *The Routledge Handbook of Language Policy and Planning*, edited by Michele Gazzola, François Grin, Linda Cardinal, and Kathleen Heugh, Routledge . 2023.
16. Nekvapil, J. , *From language planning to language management.* Sociolinguistica, 20, 2006, 92–104.
17. Ozolins, Uldis , *Language problems as constructs of ideology.* In Carol A. Chapelle (ed.), *The encyclopedia of applied linguistics.* Hoboken, New Jersey: WilleyBlackwell. 2013, 3107–3116

18. Robert B. Kaplan and Richard B. Baldauf, Language Planning From Practice to Theory, , Series: Multilingual Matters (108), WBC Book Manufacturers LTD, Edinburgh 1997.
19. Sapolsky Bernard, Language Policy, Cambridge University Press. (Cambridge- New York). 2009.
20. Spolsky Bernard. Language management, Cambridge University Press. (Cambridge- New York). 2004.
21. Vuković, Petar :Council for the Standard Croatian Language Norm, The Failure of 'Hard Power'. Suvremena lingvistika. 2016.

6. الإحالات والهوامش:

¹ Bernard Sapolsky. Language Policy, Cambridge University Press. (Cambridge-New York) ,2004.p11.

² Bernard Spolsky. Language management, 2004. Cambridge University Press. (Cambridge- New York)., P5.

³ روبرت.ل.كوبر: التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، 2006، د ط . تر: خليفة أبو بكر الأسود، مروتق: الطاهر خليفة القراضي،، ليبيا، مجلس الثقافة العام، ص 87.

⁴ د. الزبون فواز عبد الحق، (2009) دور التخطيط اللغوي في خدمة اللغة العربية والنهوض بها، الموسم الثقافي السابع والعشرون: 27-29 تشرين الأول الأردن 2009، ص 85. جان كالفي لويس: حرب اللغات والسياسة اللغوية. 2008، ط 1، تر: حسن حمزة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ص 220. كولماس فلوريان: دليل السوسيولسانيات، 2009، ط 1. تر: خالد الأشهب و ماجدولين النهيبي، ، بيروت - لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، ص 932.

⁵ جان كالفي لويس ، حرب اللغات والسياسة اللغوية، مرجع سابق، ص 224..

⁶ Louis Guespin et j-b-Marcellesi, Pour la glottopolitique :langages, sous la direction de Jean-Baptiste Marcellesi . 1986. 21^e année. n83. p5-34.

⁷ Björn Jernudd and Jir'í Nekvapil: History of the field:a sketch, The Cambridge Handbook of Language Policy), 2012 ,SPOLSKY Bernard (ed.),The Cambridge handbook of language policy, University Press Cambridge,Cambridge.,p33.

8 Spolsky Bernard :Language management,2004, Cambridge University Press.
(Cambridg- New York).

المرجع نفسه، ص 9.5

10 Ozolins, Uldis.. Language problems as constructs of ideology. In Carol A. Chapelle (ed.), The encyclopedia of applied linguistics,. Hoboken, New Jersey: WilleyBlackwell,2013, 3107–3116.

11 Nekvapil, J. From language planning to language management. Sociolinguistica, 20,2006, 92–104.

12 Gazzola, Michele, et al :Language Policy and Planning: From Theory to Practice." The Routledge Handbook of Language Policy and Planning, , edited by Michele Gazzola, François Grin, Linda Cardinal, and Kathleen Heugh, Routledge, , 2023 pp.7

13Einar Haugen,(1959) ,planning for a standard language in modern Norway, anthropological linguistics, vol1. 1959.,p270-271.

¹⁴ Kaplan Robert B. and. Baldauf Richard B: Language Planning From Practice to Theory, , Series: Multilingual Matters (108), WBC Book Manufacturers LTD, Edinburgh,1997, p30.

¹⁵ Gazzola, Michele, et al.: Language Policy and Planning: From Theory to Practice., pp 6-7.

¹⁶ روبرت.ل.كوبر: التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، تر: خليفة أبو بكر الأسود، مروتق: الطاهر خليفة القراضي،، ليبيا، مجلس الثقافة العام، 2006، ص 166.

¹⁷Spolsky Bernard .Language management, Op-cit,p5-6.

¹⁸ Vuković, Petar ,Council for the Standard Croatian Language Norm,The Failure of 'Hard Power'. In M. Nekula, T. Sherman, & H. Zawiszová (Eds.), Interests and power in language management .Suvremena lingvistika,2022 ,Pp51-72.

¹⁹ Jernudd, Björn H., and Jiří V. Neustupný. "Language Planning: For Whom?" Proceedings of the International Conference on Language Planning, edited by Louis Laforge, Les Presses de l'Université Laval, 1987, pp. 69–84.

²⁰ ينظر: جان كالفي لويس: السياسات اللغوية، 2009، ط 1، تر: محمد يحياتن، الجزائر، منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم ناشرون، ص 17.

²¹ فاسولد رالف ، علم اللغة الاجتماعي للمجتمع، 2000، ط 1، تر: ابراهيم بن صالح محمد الفلاي، الرياض -المملكة العربية السعودية جامعة الملك سعود، ، ص 448.

²² كولماس فلوريان: دليل السوسيوлингويات،. تر: خالد الأشهب و ماجدولين النهيبي، بيروت-لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، 2009، ط1، ص949.

²³ محمد أحمد طنجو، (2017): التخطيط والسياسة اللغوية والثقافية في سويسرا، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز لخدمة اللغة العربية، الرياض- المملكة العربية السعودية، ع5، السنة3، ص38.

²⁴ ينظر: جان كالفي لويس ، حرب اللغات والسياسات اللغوية، (مقدمة المترجم)، مرجع سابق، ص17-18.

²⁵ فاسولد رالف، مرجع سابق ، ص448.

²⁶ Gazzola, Michele, et al. Op-cit, P7.

²⁷ Lanstyák, István. 'On the Process of Language Problem Management.' Slovo a slovesnost, vol. 75, no. 4, 2014, pp. 339.

²⁸ فاسولد رالف، مرجع سابق، ص448.

²⁹ Einar Haugen, op. cit , p272.

³⁰ Ferguson, Gibson. Language Planning and Education. Edinburgh University Press, 2006.p34.

³¹ فاسولد رالف، مرجع سابق، ص448.

³² Robert B. Kaplan and Richard B. Baldauf, op. cit ,p37.

³³ ، الجريدة الرسمية، قانون تعميم استعمال اللغة العربية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ع3، المؤرخة في 16 سبتمبر1991، ص44.

³⁴ Lanstyák, István ,op. cit, pp. 340.

³⁵ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

³⁶ Kaplan Robert B. and Baldauf Richard B., Op-cit, p.90

³⁷ ينظر: روبرت.ل. كوبر، مرجع سابق، ص334.

³⁸ Kaplan Robert B. and Baldauf Richard B., Op-cit, p138.

³⁹ المرجع نفسه، ص91.

⁴⁰ المرجع نفسه، ص92.